

المطلب الثالث: أهداف الأنظمة الضريبية: النظام الضريبي بأكمله عبارة عن مجموعة من الضرائب تستند إلى مجموعة من الأحكام الفنية والقانونية التي تسمح بتحصيل الضرائب ، والتي يتم تحديدها وتطبيقها في بلد معين ولفترة زمنية محددة يلتزم فيها دافعو الضرائب بدفع ودفع حالة. أصبح النظام الضريبي من أهم أدوات السياسة المالية لتحقيق مجموعة من الأهداف المالية والاقتصادية والاجتماعية والسياسية. ولأن النظام الضريبي هو أحد أهم أدوات السياسة الضريبية ، وهو أيضاً أحد عناصر السياسة المالية ، ويعتبر الأخير بمثابة محاور للسياسة الاقتصادية ، وبالتالي فإن الأنظمة الضريبية هي وسيلة للدولة لتحقيق أهدافها ، يجب أن تكون أهداف الأنظمة الضريبية متماسكة ومكملة لأهداف السياسة المالية ، خاصة عندما تتعلق بالأهداف الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والمالية. الحقيقة هي أن الأنظمة الضريبية ليست سوى أداة لتحقيق هذه الأهداف. تختلف هذه الأهداف وتتطور مع تطور الدور الاقتصادي للدولة ، ولكن الأهداف المالية تزداد أهمية في البلدان التي تعتمد على الضرائب لتمويل نفقاتها ، ولكن هناك أخرى الأهداف التي لا تقل أهمية عن الأهداف المالية ، وفيما يلي نناقش ما تمكّن النظام الضريبي من تحقيقه في مختلف المجالات. يجب أن تواجه صياغة وإعداد أي نظام ضريبي مشاكل عديدة ، يجب على صانعي السياسات ومصممي النظام الضريبي التفكير أولاً في التمويل ، لأن الغرض من التمويل هو "تزويد الدولة بالأدوات المناسبة لتمكينها من تحقيق نطاقها أو أهدافها المخططة". مع تطور دور الدولة وزيادة تدخلها في مختلف جوانب الحياة الاقتصادية والاجتماعية ، وتحويل دورها من ما كان يسمى "دولة الوصي" في القرنين الثامن عشر والتاسع عشر ، حيث وقد اقتصر دوره على الدفاع والعدل وبعض الإجراءات العامة التي شهدها القرن العشرون وتحت تأثير عدد من الأزمات الاقتصادية. انتشرت البطالة وتطور دور الدولة وانتقل الانتقال من الدولة الحراسة إلى "الدولة المتداخلة" مع تدخلها وأصبح مسؤولاً عن التوازن الاقتصادي والاجتماعي ، ولكن مع احترام حقوق الملكية الفردية وعملية الإنتاج تُرك بشكل أساسي للقطاع الخاص ، مع قيام الدولة بالتدخل اللازم لإقامة هذا التوازن. وقد أدى هذا التطور إلى تدخل الدولة ، وزيادة مستمرة في النفقات التي تتطلب العمل لزيادة الإيرادات ، وتسعى البلدان لتوفير الموارد المالية التي تمكنها من تغطية النفقات اللازمة ، على الرغم من الأهمية الكبيرة للهدف المالي في المجموعة الاجتماعية و لكن الأهداف الاقتصادية ، كما ذكرنا سابقاً ، مع تزايد تدخل الدول في النشاط الاقتصادي وما يترتب على ذلك من توفير الموارد المالية للدولة ، من أجل الوفاء بالتزاماتها المتعددة التي يجب على الدولة الوفاء بها ، وتعتمد الإيرادات التي تجمعها الدولة على المصادر المتاحة لهذه التمويلات. ولعل النظام الضريبي وضرائبه المتنوعة والمتعددة وخصائصه الإلزامية من ناحية ، وعلاقته بالقدرة المكلفة للمكلف من ناحية أخرى هي أفضل طريقة لتمويل هذه النفقات ، لذا فمن الممكن للنظام الضريبي وضرائبه المنسقة والمتكاملة ، ومن الضروري لعب دور تمويلي مهم وفقاً للوضع الاقتصادي والاجتماعي الحالي للبلاد إذا كانت الدولة تعاني من ضعف اقتصادي واجتماعي ، فإن هذا يتطلب من الدولة القيام بالعديد من المشاريع لصالح من المواطنين ، الأمر الذي يتطلب عوائد مالية لإكمال هذه المشاريع. يتطلب تحصيل هذه الإيرادات نظاماً ضريبياً يحقق هذا الغرض ، ويعبر عن رأي حول ما تناقشه أهداف تمويل النظام الضريبي. الفرع الثاني: الهدف الاقتصادي يمكن استخدام النظام الضريبي لتحقيق أهداف متعددة ، ولا يقتصر دوره على توفير السيولة المالية (الأهداف المالية) فحسب ، بل يسعى أيضاً إلى تحقيق أهداف أخرى ، بما في ذلك الأهداف الاقتصادية التي تهدف إلى: 1 تشجيع الاستثمار في مختلف المجالات من خلال إصلاح الاختلالات الهيكلية للاقتصاد الوطني ، وتشجيع الاستثمار من خلال استخدام الضرائب لمنح امتيازات معينة ، على سبيل المثال ، يتضمن النظام الضريبي مجموعة من الحوافز الضريبية ، مثل تخفيض الضرائب أو إلغاء الضرائب بالكامل في بعض الأنشطة ، الهدف هنا هو الاستثمار والتنمية الاقتصادية